مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (2)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (2) 2015

كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللّغة الحديث
3- المستوى الصّرفي

الدكتور يونس علي يونس*

(تاريخ الإيداع 18 / 12 / 2014. قبل للنشر في 12 / 3 / 2015)

□ ملخّص □

يتناول البحث منهج سيبويه في دراسة المستوى الصّرفي مقارنة بالمناهج الحديثة الّتي تناولت هذا الجانب، إذ تبيّن لنا أنّ تعريف التّصريف عنده لم يتضح بشكله العلمي، وإن ذكر قواعده ومسائله في كتابه، لكنه وصف بنيّة اللّغة التي تتألف من كلمات، وبنية الكلمات التي تتألف من الأصوات.

وتوصل إلى أنّ بناء الكلمة في اللّغة العربيّة يقوم على أساس الأصوات الصامتة، أو الساكنة التي تؤلف جذر الكلمة، واللّواصق التي تضاف للجذور، ويرى أنّ الجذر هو مركز الكلمة، واللّواصق تكون على شكل سوابق، أو لواحق تضاف إلى الكلمة لتؤدي وظيفة نحوية أو دلاليّة.

كما أنّه يرى اللّواصق وحدات صرفيّة مقيدة لا يمكن استخدامها منفردة، بل يجب اتصالها بوحدة صرفية حرة، وأنّ هذه اللواصق تؤدي عند إضافتها إلى الوحدات الصّرفيّة الحرة وظائف نحْويّة، وهذا يتوافق مع الدرس اللّغوي الحديث.

الكلمات المفتاحية: الصرف، الكلمة، البنية، الصّوامت، اللّواصق.

* أستاذ مساعد- قسم اللّغة العربيّة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة تشرين- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (2)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (2) 2015

Al Ketab in the light of modern language department 3 . morphological level

Dr. Younus Ali Younes*

(Received 18 / 12 / 2014. Accepted 12 / 3 / 2015)

□ ABSTRACT □

This paper deals with curriculum Sibawayh in the study of the morphological level compared to modern curriculum that dealt with this aspect, it shows us that the definition of discharge has not been clear scientific form, but said rules and accountability of the book, but the language that consists of words structure description, and the structure of words, which consists of votes.

And found that the word building in the Arabic language is based on the votes silent, or consonants that make up the word Islands, and adhesives that are added to the roots, and finds that the islands is the word center, and adhesives in the form of precedents, or suffixes added to the floor to function as syntactic or semantic.

It also sees adhesives units restricted banking can not be used individually, but must relate to free banking unit, and that these adhesives lead when added to the morphological units free to grammatical functions, and this corresponds with the modern language lesson.

keywords: exchange words, word, infrastructure, consonants, adhesives

*Assistant Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Syria.

مقدمة:

لا يتضح تعريف التّصريف عند سيبويه في كتابه بشكله العلميّ، وإنْ ذكر قواعده ومسائله في الكتاب، ولعلّ ذلك راجع إلى عدم استقرار التّعريفات العلميّة في عهد سيبويه؛ إلا أنّ المصطلحات الصّرفيّة التّي شاعت في كتابه والّتي لا نزال نستخدمها، تؤكّد مبلغ عنايته بهذا العلم، وبإمكاننا الرجوع إلى شرح السيرافي للكتاب للوقوف على مُراد سيبويه من (باب التّصريف والفعل)، إذ قال: " وأمّا التّصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات، والزيادات، والقلب للحروف الّتي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى"[1] ، ويتضح من هذا التعريف أنّ السيرافي لم يخرج في تعريف الصّرف عما ذكره سيبويه، ولم يكن كلامه إلا شرحاً لكلام سيبويه من دون زيادة فيه[2]، ولا شك أنّ هذا التّعريف يؤكّد أنّ مجال علم الصّرف هو تناول الجانب الشكلي لبنية الكلمة وإبراز السمة الاشتقاقيّة الّتي تمتاز بها أبنية اللّغة العربيّة، في حين تفتقر إلى هذه الميّزة لُغات أُخَر، وعند رجوعنا إلى كتب المتأخرين بعد أنْ أصبح الصّرف علماً قائماً بذاته، نلمس الدقة في تعرف هذا العلم، ولعلّ تعريف ابن الحاجب (ت646هـ) يؤكّد ما نذهب إليه إذ يقول: " التّصريف: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنيّة الكلمة الّتي ليست بإعراب"[3]، وتعريف ابن مالك (ت672هـ) للتصريف، " علم يتعلق ببنيّة الكلمة ما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة، وإعلال، وشبه ذلك "[4]، وهذا يعني أنّ المنهج الّذي يختص بدراسة أبنية الكلمة وأحوالها اكتسب صفة العلم عند علماء العرب منذ زمن طويل.

تُعرف اللّغة بأنّها بنيّة منظمة، ولمعرفة اللّغة يجب وصف تلك البنيّة، فبنية الجملة تتألف من الكلمات، وبنية الكلمة تتألف من الأصّوات وهذه المستويات من البُنى داخل اللّغة مترابطة، فكل مستوى من البنية يعتمد على المستوى السابق عليه، وعلى وفق نظام لغويّ معين، والّذي يعنينا هنا بنية الكلمة الّتي تتألف في لغات العالم كافة من الأصّوات، فهي تستقر إذن في حدود الأصوات ولا وجود لها إلا بفضل الأصّوات الّتي فيها[5]، ويقوم بناء الكلمة في اللّغة العربيّة " على أساس الأصوات الصّامتة، أو الساكنة الّتي تؤلف جذر الكلمة"[6]، وتقوم فكرة الميزان الصّرفيّ على أساس التمييز بين الحروف الأصول الممثلة في الميزان الصّرفيّ (بالفاء، والعين، واللام) وما يطرأ على الكلمة المفردة من تغيير بالإضافة أو الحذف،[7] أمّا المعنى الصّرفيّ لكل كلمة فيتحدد بالأصّوات الثابتة (الأحرف الأصول)، والأصّوات المتغيّرة (أصّوات المدّ) ف"الحركات المختلفة من ضم، وفتح، وكسر، تشكل الصيغ المختلفة داخل الإطار الدلاليّ الّذي حدّدته الصّوامت "[8]، فإلى جانب هذه الأصّوات القصيرة، هناك أصوات طويلة وهي (الواو، والألف، والياء)، وهي بمجموعها " تقوم بوظائف صرفيّة على غاية من الأهميّة في حين أنّها لا تقوم بمثل هذه الوظائف في

---

[1] – شرح السيرافي على كتاب سيبويه، ج5، ورقة 210،.

[2] – أبنية الصرف في كتاب سيبويه، 142، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضةن ط1، بغداد، 1385هـ 1965م

[3] – شرح الرضي على الشافيّة،3/1ن ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، دارالكتاب العلمية لبنان، 1395هـ 1975م.

[4] – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،201، ابن مالك،

[5] – ينظر علم اللّغة العام،157، (دي سوسير)،

[6] – علم اللّغة العربيّة،142،

[7] –]نظر الممتع في الصّرف، 39–53،

[8] – علم اللّغة العربيّة،143، والنهج الصّوتيّ للبنيّة العربيّة،43،

طائفة أخرى من اللّغات "[9]، فبنية الكلمة العربيّة تتألف من (أصول + حركات) ويتم تكاثر أبنيّة العربيّة، وهي لغة اشتقاقيّة عن طريق الاشتقاق الداخلي[10].

وسيبويه في بحثه اللّغوي يجعل الاستقرار أساساً للوصول إلى الأحكام الّتي يطلقها بشأن الظواهر اللّغويّة، فبطريقة استقرائيّة قائمة على إحصاء الكلمة العربيّة، اهتدى إلى أنّ ما جاء على ثلاثة أحرف من الكلمات العربيّة هو الأكثر في اللّغة، وتأتي في المرحلة الثانيّة ما كان على أربعة أحرف، ثمّ بنات الخمسة، فيقول:" وأمّا ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغير مزيد، وذلك لأنّه كأنّه هو الأوّل، فَمِنْ ثمّ تمكّن في الكلام، ثمّ ما كان على أربعة أحرف بعده، ثمّ بنات الخمسة، وهي أقلّ لا تكون في الفعل البتة ولا يكسّر بتمامه للجمع، لأنّها الغاية في الكثرة فاستثقل ذلك فيها، فالخمسة اقصى الغاية في الكثرة"[11].

وذكر في باب" علم حروف الزوائد ... أنّها عشرة أحرف"[12]، ولم يخرج علماء الصّرف عمّا أكتشفه سيبويه من أحرف الزيادة على بنيّة الكلمة[13]

أهمية البحث وأهدافه:

بعد أنْ درسنا المنهج، والمستوى الصوتي تحت عنوان (كتاب سيبويه في دائرة ضوء علم اللّغة الحديث) نقدم في هذا البحث الجزء الثالث وهو المستوى الصرفي، في مسعى لبيان أهمية كتاب سيبويه وما قدمه من أسس لغوية، ذات أهمية، وجديرة بالاهتمام، لتكون منطلقاً لتأسيس علم لغوي عربي، حيث وجدنا أنّ ثمة توافقاً بين رؤية سيبويه وعلم اللّغة الحديث، وإنْ اختلفت المصطلحات.

اللّواصق في كتاب سيبويه:

تعتمد معظم لغات العالم على عملية الإلصاق (agglutination) في بناء كلماتها، والإلصاق إضافات للجذور لأنّ الجذر يؤلف مركز الكلمة، واللواصق الّتي تكون على شكل (سوابق) أو (لواحق) إنّما تُضاف غلى الكلمة لتأدية وظيفة نحويّة أو دلاليّة، ولكلّ لغة وسيلتها الشّكليّة الخاصة بها لإضافة اللواصق إلى الأصول الثابتة للكلمة.

واللواصق وحدات صرفيّة مقيدة[14]، لا يمكن استخدامها منفردة، بل يجب اتّصالها بوحدة صرفيّة حرة، وتؤدي هذه اللواصق عند إضافتها غلى الوحدات الصّرفيّة الحرة وظائف نحْويّة[15].

وتعتمد اللّغة العربيّة عملية الإلصاق إلى جانب عملية التحويل الداخلي، وسيلة لصياغة عدد من الأبنية الصّرفيّة، وهذه اللواصق تقوم بوظيفة نحْويّة ودلاليّة مهمة، وهي تشتمل السّوابق واللّواحق، ويمكن تقسيمها إلى :

لواحق تصريفيّة[16]، لأنّها تصرف البنيّة من حالة إلى أخرى، وهي ليست وسيلة اشتقاقية لتوليد الصيغ الصّرفيّة، ومنها (الألف والنون، والواو والنون، والألف والتاء، والتاء المربوطة، وال)[17].

---

[9]- في الأصوات اللّغويّة (دراسة المدّ الصّوتيّ)،119.

[10]- ينظر الصيغ الزمنيّة في اللّغة العربيّة،7.

[11]- الكتاب، 4/229-230.

[12]- السابق، 4/235.

[13]- يُنظر على سبيل المثال، المنصف،1/89، والمفتاح في الصرف،8، والشافية،2/331، والممتع،1/201.

[14]- أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصرة،276.

[15]- يُنظر علم اللّغة العام، دي سوسير، 199،

[16]- مدخل غلى علم اللّغة،58.

ولواحق اشتقاقية، يمكن عن طريقها اشتقاق صيغ ذات دلالات جديدة، ومنها " الهمزة، والألف، والميم، والواو، والياء، والتضعيف "[18].

إذا ما تفحصنا كتاب سيبويه، ظهر لنا أنّ منهجه أملى عليه التحري عن اللواصق عموماً في اللّغة العربيّة، ومنها اللواصق التّصريفيّة، لكونها تؤلف ظاهرة لغويّة لا يمكن تجاهلها، فقد استعمل مصطلح (الإلحاق) ومشتقاته من (تلحق، وملحق، وإلحاق)[19]، وما من شك في أنّ هذه اللواصق التّصريفيّة تؤدي وظائف نحْويّة وأخرى دلاليّة، فمنها ما يخصّ الأسماء، ومنها ما يخصّ الأفعال، ومن هذه اللواصق الّتي هي (وحدات صرفيّة مقيدة) لا يمكن أنْ تستخدم وحدها على أنّها كلمة ذات معنى محدّد، (الألف والنون) في كلمة (كتابان) على سبيل المثال يمكن تقسيمه إلى: (كتاب) و (آن)، إذ أنّ (كتاب) وحدة صرفيّة حرة، تشير إلى شيء محدّد ومعروف، و(آن) وحدة صرفيّة مقيدة، تشير إلى التثنيّة، وكذلك كلمة مسلمون تتألف من وحدتين صرفيتين إحداهما حرّة وهي مسلم، يمكن استخدامها وحدها لأنّها ذات معنى محدّد، والثانيّة مقيدة، وهي (ون) ولا يمكن استخدامها على أنّها كلمة مستقلة.[20]

أهم اللواصق في كتاب سيبويه:

الألف والنون: لاصقة تصريفيّة تلحق الأسماء والأفعال، وهي تدلّ على التثنيّة، قال سيبويه: "واعلم أنّ التثنيّة إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون "[21]، وعن كونها دلالة على تثنيّة الأسماء، قال: " اعلم أنّ التثنيّة تكون في الرّفع بالألف والنون، وفي النّصب والجرّ بالياء والنون... وذلك قولك: رجلان وتمرتان ودَلْوان... وتقول في النّصب والجرّ رأيت رجلين، ومررت بعنكبوتين تُجريه كما وصفت لك"[22]، فهذه اللاحقة الّتي هي (وحدة صرفيّة مقيدة) تدلّ على التثنية[23]، ويقول الدكتور (هنري فليش) إنّ لاحقة (ان) " تؤدي في العربيّة وظائف مهمة، فهي تلحق بعض المصادر في صيغ (فَعْلان) و (فِعْلان) و (فُعلان) في جموع التكسير في صيغتي (فِعلان) و(فُعلان)"[24].

الواو والنّون، والألف والتاء: وهي لواصق العدد، فـ(الواو والنّون) بمنزلة (الألف والتّاء)، قال سيبويه:" فالواو والنّون بمنزلة التّاء في المؤنّث "[25]، وهي في الجمع لأدنى العدد، قال:" وإنّما صارت التّاء، والواو والنّون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره"[26]، يعني بجمع القلة الدالّ على ما بين الثلاثة والعشرة، و (الواو والنّون) تلحقان بالأسماء والأفعال للدلالة على معنى الجمع، قال: "وإذا جمعت على حدّ التثنيّة لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المدّ واللّين، والثانيّة نون... وذلك قولك: المسلمون ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين"[27]، وقال: " وكذلك إذا لحقت الأفعال علامةٌ للجمع

---

[17]- أضواء على الدراسات اللّغوية المعاصرة، 276-277ن وعلم اللّغة العربيّة،143.

[18]- السابق نفسه.

[19]- الكتاب،3/211-528، 4/79-80-242.

[20]- ينظر أسس علم اللغة، 101، تأليف (ماريوباي)، ترجمة د. احمد مختار عمر، جامعة طرابلس، كلية التربيّة،1973م.

[21]- الكتاب، 1/19.

[22]- الكتاب، 3/385.

[23]- مدخل إلى علم اللّغة،22.

[24]- العربيّة الفصحى نَحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيّة،ط1،بيروت، 1966م.

[25]- الكتاب، 3/419.

[26]- الكتاب، 3/492.

[27]- الكتاب،1/18.

لحقتها زائدتان إلا أنّ الأولى (واو) مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنيّة، و(نونها) مفتوحة بمنزلتها في الأسماء، كما فعلت ذلك في التثنيّة لأنّهما وقعتا في التثنيّة والجمع ههنا كما أنّهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: هم يفعلون، ولم يفعلوا، ولن يفعلوا"[28]، وعن الالف والتاء يقول: " وامّا التّاء فتُؤنّث بها الجماعة نحو: مُنطلقات "[29].

الياء النّون: تكون الياء لاصقة في الفعل المضارع؛ للدلالة على المفردة المخاطبة، فهي تُشير إلى دلالة الجنس والعدد، قال سيبويه: " وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة... وذلك قولك: أنتِ تَفْعَلين، ولم تفعلي، ولن تفعلي"[30].

أمّا النّون فهي تلحق الفعل المضارع للدلالة على الجنس والعدد أيضاً، فهي علامة للجمع المؤنّث، قال: " وإذا أردت جمع المؤنّث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً... وذلك قولك: هُنّ يَفْعَلْنَ، ولم يفعلنَ ولن يفعلنَ"[31].

الضمائر المتّصلة: الملاحظ أنّ أوسع اللّواصق مجالاً هي الضمائر المتّصلة لأنّها " يُمكن أنْ يُستفاد منها ثلاثة معان؛ هي الشخص والعدد والنوع"[32]، فأمّا الشّخص فتُعبر عنه حروف المضارعة في الفعل المضارع، وأمّا النوع والعدد؛ فإنّ الدلالة عليهما تتضح بألف الاثنين وبواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة، وتتضح هذه الدلالات في الأمثلة الّتي أوردها سيبويه وهي: هما الرّجلان، وهما يفعلان، وهم يفعلون وهُنّ يفْعَلْنَ وأنت تَفْعَلينَ، فهذه الدلالات الّتي يُعبّر عنها بالضمائر، إنّما هي تعبير عن نظام مُتقن من الانسجام التّطابقيّ في السياق[33]، فالضمير في معظم اللّغات خير تعبير عن الشّخص والنوع والعدد؛ فهو يستعمل في كونه بديلاً عن جنس الاسم

وللتعبير عن حالة من الانسجام.

وفي كتاب سيبويه أمثلة أُخرى يُشير فيها التعبير عن الانسجام بالضمير، ومنها دلالة لاحقة الضمير (الكاف) على النوع، فهي مكسورة في التأنيث، ومفتوحة في التذكير، يقول عن الكاف: " اعلم انّها في التأنيث مكسورة، وفي المذكّر مفتوحة، وذلك قولك: رأيتُكِ للمرأة، ورأتُكَ للرجل"[34].

وتؤثّر هذه العلاقة الصّوتيّة والصّرفيّة في التّركيب النّحْويّ عندما تدخل (رأيتُ) مع الكاف في علاقات سياقيّة فهي تشترط على سبيل المثال فعلاً مضارعاً مع لاصقة (ياء المخاطبة)، في حال كون (الكاف) مكسورة في نحو (رأيتُكِ تكْتُبين) وفي حال كون (الكاف) مفتوحة إلى الياء لأنّ المخاطب المذكّر رأيتُكَ تكْتُب، وعن أهميّة لاصقة (الكاف) في تحديد النوع والعدد، يقول سيبويه متحدثاً عن (رُويدك): " وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبين المخاطب المخصوص؛ لأنّ رويد تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، وإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بما لا يعني "[35].

---

[28]- الكتاب،19/1.

[29]- الكتاب،236/4.

[30]- الكتاب،20/1.

[31]- الكتاب،20/1.

[32]- اللّغة العربيّة معناها ومبناها،159.

[33]- اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة ودلاليّة،148، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافيّة العلمة، بغداد، دار توبقال للنشر، الغرب،1982م.

[34]- الكتاب، 199/4.

[35]- السابق، 244/1.

والنّون لاحقة يُؤتى بها لبيان النوع، للفصل بين المذكر والمؤنث، قال: " كما فصلوا بين المذكّر والمؤنّث بالنّون حين قالوا: ذّهبوا، وذهبْنَ، وأنتم، وأنتُنَ "[36]، وقد تكون الدلالة على الانسجام التطابقي في العدد في الضمائر الملحقة بالأفعال وقد جاء وصف سيبويه لهذه الحقيقة اللّغويّة دقيقاً في حديثه عن الألف، والواو حين تلحقان ب(تُم، وكُم) لبيان النوع والتمييز بين التثنيّة والجمع، إذ قال: " فإذا عَنيت مذكّرين أو مؤنّثين ألحقت (ميماً) تُزيد حرفاً كما زدت في العدد، وتُلحق الميم في التثنيّة (الألف) وجماعة المذكّرين (الواو)... وذلك قولك: ذهبْتُما، واعطيتُكما، واعطيتُكموا خيراً، وذهبْتُموا أجمعُون "[37].

(ال) والنّون): وهما لاصقتان تلحقان الأسماء للدلالة على التعيين (التعريف والتنكير)، وقد جعل سيبويه (ال) بمنزلة (قد، وسوف) في كونهما (وحدة صرفيّة مقيدة)، ومفصولة عن الاسم تُلصق به لإفادة غرض التعريف، قال: " وقال الخليل: وممّا يدلّ على أنّ (ال) مفصولة عن الرجل ولم يُبْنَ عليها، وأنّ (الألف واللام) فيها بمنزلة قدْ "[38]، ويقول في موضع آخر من كتابه:" فالنكرة تُعَرّف بالألف واللام "[39]، ومِنَ المعلوم أنّه لا يعني بذلك أنّ التعريف يقتصر على (ال) بمفردها، وإنّما هو ظاهرة أعمّ وأوسع من ذلك.

وذكر للسابقة (ال) وظائف أُخَر إلى جانب دلالتها على التعريف، منها الدلالة على معنى الّذي، حين تسبق اسم الفاعل ف(ال + اسم الفاعل = الّذي فعل)، قال: " وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً؛ فصار في معنى: هذا الّذي ضرب زيداً، وعمل عمله لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التّنوين، وكذلك هذا الضارب الرجلَ، وهو وجه الكلام "[40].

إنّ نصّ سيبويه يكشف عن العلاقة بين المكون الصّرفيّ والتركيب النّحْويّ، ويظهر ذلك عندما نوازن بين تركيبين يحتويان على اسم الفاعل تلحق به التنوين في الأوّل وسابقة (ال) في الثاني، نحو: هذا ضارب زيداً امْسِ، التّنوين = الاستقبال، وأمْسِ للمضي، هذا الضارب زيداً أمْسِ ، (ال+ الّذي ضرب) وأمْسِ للمضي.

فالتركيب الأوّل لا تنطبق عليه شروط الصحة الدلاليّة، لأنّ النون مع اسم الفاعل يدلّ على الاستقبال فلا ينسجم مع (أمسِ) الّذي يدلّ على المضي، فالصحيح أنْ يُقال: (هذا ضارب زيدٍ أمْسِ).

أما التركيب الثاني فتنطبق عليه شروط الصحة الدلاليّة، ومَردّ ذلك إلى دخول (ال) على اسم الفاعل فهي إشعارٌ بأنّ اسم الفاعل منع من التنوين، وصار بمعنى (الذي ضرب) وهذا التركيب الذي يدالّ على المضي ينسجم مع (أمْسِ)، ومن الوظائف الّتي تقوم بها اللاصقة (ال) أنّ بناء (فُعلى) لا يكون وصفاً بغير (ال)، قال: " وذلك فُعلى إذا كانت اسماً، وذلك: الطُوبى، ولكُوسى، لأنها لا تكون وصفاً بغير الف ولام، فأجريت مجرى الأسماء الّتي لا تكون وصفاً"[41] .

ولاصقة التنوين إذا لحقت ب(اسم الفاعل) جعلته عاملاً، ويدلّ على الحضور والاستقبال، فاكتشف سيبويه هذه اللاحقة (التنوين)؛ حيث يكتسب اسم الفاعل من خلالها سمات صرفيّة (زمن المضارع) وسمات نحْويّة (عمل الفعل)

---

[36]- السابق، 199/4.

[37]- السابق، 201/4.

[38]- السابق، 425/3.

[39]- السابق، 3242.

[40]- 181/1-182.

[41]- الكتاب: 364/3.

إذ يقول: "فإذا كان اسم الفاعل منوناً فهو بمنزلة اسم الفعل الناصب"[42] ويقول في موضع آخر:" فهذا – أي صيغة اسم الفاعل – جرى مُجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى، منوناً"[43] ومثّل لذلك بقوله:" هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً"[44]، وهذا يعني أنّه يمكن إجراء عملية الاستبدال بين اسم الفاعل المنون والفعل المضارع ضمن التركيب النّحْويّ من غير أنْ نلاحظ فرقاً ما في العمل أو في المعنى، قال سيبويه:" تقول إنّ عبد الله ليفْعل، فيوافق قولك لفاعل"[45]، وهذه الطريقة الّتي أشار إليها سيبويه تُعرف في المنهج الوصفي الحديث بـ(التوزيع)[46]، وهو وسيلة يلجأ إليها المنهج الاستبداليّ في تصنيف وحدات أجزاء الكلام اعتماداً على التشابهات التوزيعيّة.

إنّ دقة منهجه تتضح في نظرته إلى اللّغة على أنّها قائمة على العلاقات الّتي تربط بين أجزائها، ويقوده حسه اللّغوي إلى تحليل هذه العلاقات الّتي تكشف عن وظيفة الأجزاء الّتي يتألف منها التركيب النّحْويّ، ويظهر ذلك في متابعته لبناء (فاعل) في حال عدم تنوينه، قال: " فإذا أُخْبر أنّ الفِعْلَ قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة... وذلك قولك: هذا ضارب عبدالله وأخيه وجه الكلام وحده الجرّ، لأنّه ليس مَوْضِعاً للتنوين"[47].

لواصق المضارعة:

وهي سوابق خاصة بالفعل المضارع[48]، تؤشر زمنه الدالّ على الحضور، وهي (الهمزة، والياء، والتاء، والنون)، قال عنها سيبويه: " وهُنّ يَلْحَقْنَ أوائل كلّ فعل مزيد، إذا عَنيْت أنّ الفعل لم تُمْضِه، وذلك قولك: أَفْعلُ، ويفْعلُ، ونفْعلُ، وتفْعلُ"[49]، وإذا أُريد بالفعل المضارع الدلالة على الاستقبال، فإنّ ذلك الأمر مُناط بلاصقتي الاستقبال (السين)، و(سوف)، يقول: " والسين الّتي في قولك سيفعل، زعم الخليل أنّها جواب لن يفعلَ"[50]،وقال في موضع آخر: وإذا قال: سوف يفعلُ فإنّ نفيّه لن يفعلَ"[51]، ولم يُشر سيبويه إلى الفروق بين دلالة كلّ من السين وسوف على المستقبل، إلا أنّ البحث اللّغوي الحديث جعل (سَيَفْعَل) للمستقبل القريب، و(سوف يفعل) للمستقبل البعيد، فهما " مورفيمان زمنيان يؤديان وظيفتين مختلفتين من حيث الجهة الزمنيّة"[52].

نونا التوكيد:

وهما من اللّواصق الّتي تلحق بالأبنية الصّرفيّة، وتؤديان وظيفة صرفيّة ونحويّة معاً حيث إنّ كلاً منهما " تضع الفعل فيما أطلق عليه حالة التوكيد إذ أنّهما تمنحان التعبير قوة قائمة على الشعور الداخلي، هو اقتناع في حالتي الإثبات والنفي"[53].

---

[42]- الكتاب:177/1.

[43]- الكتاب: 164/1.

[44]- السابق، نفسه.

[45]- السابق نفسه.

[46]- ينظر: نظرية النحو العربي، 32.

[47]- الكتاب: 171/1.

[48]- مدخل إلى علم اللّغة،222.

[49]- الكتاب:287/4.

[50]- السابق،217/4.

[51]- السابق، 117/3.

[52]- اللّغة والزمن، 367.

[53]- العربيّة الفصحى، 334.

وفسر سيبويه العلاقة بين التنوين والنون الخفيفة، تفسيراً صوتياً في أنّهما حرفان زائدان وساكنان، إذ قال: "النّون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان، والنّون الخفيفة ساكنة كما أنّ التّنوين ساكن وهي علاقة توكيد، كما أنّ التّنوين علامة المتمكن"[54]،ولم يخرج الدرس اللّغوي الحديث في وصفه للنون، وتفسيرهما عما ذهب إليه سيبويه إذ يرى عبد الصبور شاهين انّ نون التوكيد الخفيفة، هي " نون ساكنة أشبه بنون التنوين "[55]، وسميت خفيفة لأنّها ساكنة دائماً ولا يَصُحّ تحريكهما.

لاصقة النسب:

وهي لاصقة تصريفيّة مقيدة تختص بالأسماء، وتحدث فيها معنى جديداً[56]، وقد جاء وصف سيبويه وصفاً دقيقاً لـ(ياءَي) النسبة ويرى أنّ ياء النسبة لاحقة تُزاد على بنية الكلمة وليس جزءاً حقيقياً منها، قال: ط لأنّك إنّما تُلحق (ياءَي) الإضافة بعد بناء الاسم "[57]، فالبناء هو (الاسم) وحدة صرفيّة حرة ذات معنى مستقل، واللاصقة هي (ياءَي النسبة) وحدة صرفيّة مقيدة لا تملك معنى مستقلاً.

التاء المربوطة:

من اللّواصق الّتي تؤدي وظائف تصّريفيّة متعددة لاحقة (التاء المربوطة) ومن وظائفها: الدلالة على مصدر المرة، قال سيبويه: " وأمّا (فاعلت) فإنّك إنْ أردت الواحدة قلت: (قاتلته مقاتلة) و (رامَيْتُه مُراماة)... لأنّك تريد فَعلة واحدة فلا بُدّ من علامة التأنيث"[58].

ومنها التمييز بين الموضع والمصدر في بناء (مَفْعِل)، قال: " فكلّ شيء كان من هذا (فَعَل) فإنّ المصدر من بنات الواو، والمكان يُبنى على (مَفْعِل) وذلك قولك للمكان (المَوْعِد) و (المَوْضِع) و (المَوْرِد) وفي المصدر (المُوحَدة والمَوْعِدَة)"[59].

ومنها الدلالة على كثرة الشيء بالمكان قال سيبويه: " وذلك إذا ارَدْت انْ تُكثّر الشيء بالمكان، وذلك قولك : (ارض مَسْبَعَة) و(مأسَدة) و (مَذأبة)"[60].

هذه أهم اللّواصق الّتي تُضاف إلى المباني، وتقوم بوظائف تصريفيّة، كالإفراد، والتثنيّة، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، والزمن، والتوكيد، والنسبة[61]، وإنّ تحديد سيبويه لهذه اللّواصق التّصريفيّة، ودراسته الشكليّة لها، وبيان الوظائف الّتي تقوم بها، جاءت نتيجة سعيه وتجاربه ودقة ملاحظته، وعمق تفكيره في سياق منهج وصفي مستند إلى طبيعة اللّغة المدروسة. والجهد الّذي بذله في الكشف عن الحدود الشّكليّة للأبنية ووظائفها، في مجال درسه الصّرفيّ، لا يختلف عن الجهد الّذي يبذله الباحث اللّغويّ الحديث في منهجه الوصّفي لدراسة بنية الكلمة.

---

[54] – الكتاب: 521/3.

[55] – المنهج الصّوتي للبينية العربيّة،103.

[56] – ينظر مدخل غلى علم اللّغة،202– 203.

[57] – الكتاب: 365/3.

[58] – السابق، 86/4.

[59] – السابق،92/4.

[60] – السابق،94/4، ويُنظر شرح الرضي على الشافي'،84/1–85، وحاشية الصبان،249/2.

[61] – اللّغة العربيّة معناها ومبناها،156.

1- لواصق الاشتقاق

اتّفق اللّغويون على أنّ" المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر وأنْ يناسب المشتق الأصل في الحروف مع المناسبة في المعنى"[62]، فذهب سيبويه إلى أنّ هذا الأصل للمشتق هو المصدر، ثمّ أُشتق منه الفعل، وباقي المشتقات، قال:" وأمّا الفِعْل فأمثلته أُخذت من لفظ أحداث الأسماء"[63]، وعند رجوعنا إلى الواقع اللّغوي لتحليل ما ذهب إليه سيبويه تبيّن لنا صواب مذهبه، ذلك أنّ بنية الكلمة تتألف من صوامت ومصّوتات، فالصّوامت تؤلف الأصول ويُرمز لها بـ(الفاء، والعين، واللام)، وهي اصوات ساكنة لا يُمكن النطق بها من غير إضافة المصّوتات إليها، وأنّ استعمال المتكلم للحركات، هو الّذي يُعطي مجموعة الصيغ الممكنة[64]

والمصّوتات، هي اصوات قصيرة وأخرى طويلة، قال سيبويه: " فالفتحةُ من الألف، والكسرةُ من الياء، والضمةُ من الواو"[65]، وهذه الأصوات تُضاف إلى البناء الساكن، قال سيبويه: " والبناءُ هو السكن الّذي لا زيادة فيه"[66] .

والّذي يعنينا في هذا المجال، مجموعة من اللّواصق، الّتي تُضاف إلى هذه البنيّة المشتقة، وهي السوابق والأحشاء الخاصة بمشتقات معينة، نحو: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان، والمبالغة، والمصدر الميمي، واسم الآلة)، وأشهر اللّواصق: (الهمزة، والألف، والميم، والواو، والياء، والتّضعيف).

الهمزة:

لاصقة اشتقاقيّة تسبق أوّل بناء (فَعَل) في الصفة المشبهة ليكون وصفاً للألوان، والعيوب الظاهرة، والحلي، والخُلقة، او ما هو بمنزلتها، قال سيبويه: " أمّا الألوان فتُبنى على (افْعَل)... وقد يُبنى على (أفْعَل) ويكون الفعل على (فَعِل – يَفْعَل) والمصدر (فَعَلٌ) وذلك ما كان داء أو عيباً، لأنّ العيبَ نحو الداء، فَعَلوا ذلك كما قالوا: (أجرب) و (أنكد)"[67].

ويكون هذا البناء لاسم التفضيل، ولو قلنا: (زيد أفضل الناس) فإنّ " الأفضل أشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل "[68].

وقد تدخل (الهمزة) في علاقات نحويّة في تحديد بناء الجملة، فوجود هذه السابقة في الفعل (أفْعَل) إشارة إلى أنّ الفعل مُتعَدّ ويترتب على ذلك قبول الفعل المفعول به، قال سيبويه: " تقول: دَخَل وخَرَج وجَلَس فإذا أخبرت أنّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قُلت: (أخْرجَه) و(أدخله) و(أجلسه)[69]

الألف:

وظيفة هذه اللاصقة الاشتقاقيّة، الّتي تُزاد ثانية في (فاعل) على حدّ تعبير سيبويه توليد صيغة (اسم الفاعل) من الفعل الثلاثي المجرد، وهي تُعرف بلاصقة الأحشاء الّتي تقع في حشو بنية الكلمة[70].

---

[62]- التبيان غي علم البيان، 169.

[63]- الكتاب، 12/1.

[64]- يُنظر المنهج الصّوتي للبنية العربيّة،49.

[65]- الكتاب: 242/4.

[66]- السابق، نفسه.

[67]- السابق، 25/4-26.

[68]- الفوائد الضيائيّة، 213/2.

[69]- الكتاب، 55/4.

[70]- مدخل غلى علم اللّغة، 222.

وقد وصف سيبويه هذه اللاصقة الأحشائية بقوله: " وأمّا الألف فتلحق ثانيه ويكون الحرف على (فاعل) في الاسم والصفة، فالأسماء، نحو: (كاهل) و (ساعد) والصفة نحو: (ضارب) و (قاتل)، و(جالس)"[71].

الميم:

لهذه اللاصقة الاشتقاقية خاصة استثنائية في اللّغة العربيّة، فهي تسبق أبنية كثيرة تدخل في باب المشتقات، يقول سيبويه: " فليس للتاء، والنّون تمكّن الهمزة في الاسم والصفة أوّلاً، ولا تَمكّن الميم أوّلاً"[72].

ويقول عن الأبنيّة المُولدة عن هذه السابقة الاشتقاقيّة : " وأمّا الميم فتُزاد أوّلاً في مَفْعول ومِفعال ومَفْعَل ومَفْعِلومُفْعِل"[73].

أمّا مَفعول فهو بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي في نحو: " مَزُور ومَصُوغ "[74]، قال سيبويه:

" وإنْ كان مفعولاً فهو على مثال يُفْعَل "[75]، ومِفْعال بناء مشترك بين المبالغة، والآلة وهو في المبالغة " يكون لِمَنْ اعتاد الفعل أو دام منه الشيء، او جرى على عادة فيه، تقول: رجل مِضْحاك ومِهْذار ومِطلاق، إذا كان مُديماً للضحك والهذر والطلاق"[76]. قال سيبويه: " كما تقول: رجل ضروب ورجل مِحسان إنّما تريد أنْ تبالغ ولا تريد أنْ تجعله بمنزلة كلّ من وقع عليه ضارب وحَسَن "[77].

إمّا مِفْعال في اسم الآلة، فهو يدلّ على الأداة الّتي يُعالج بها، قال سيبويه: " وقد يجيء على مِفْعال، نحو: مِقْراص، ومِفتاح، ومِصْباح "[78].

وكذلك مَفْعَل بناء مشترك بين المبالغة واسم الآلة، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ " الأصل في مِفْعَل أنْ يكون للآلة، نحو: مِبْرَد، ومِسَن، ثمّ أُستعير إلى المبالغة فإذا قالوا: هو مِقْوَل كان معناه آلة للقول"[79]، ويقول سيبويه: " وسألتُه عَنْ مِفْعَل لأيّ شيء أُتِمّ ولِمَ يجْرِ مُجْرى أفْعَل؟ فقال: لأنّ مفْعَلاً إنّما هو من مِفْعال ألا ترى أنّهما في الصفة سواء، تقول: مِطْعَن، ومِفْساد، فتزيد في المفساد من المعنى ما ازَنْت في المِطْعَن"[80].

ومِفْعَل في الدلالة لِما يُعالج به، قال سيبويه: " أمّا المِقَص الّذي يُقَصُّ به "[81]، وقد يجيء (مِفْعل) اسماً لامصدراً، وذلك للدلالة على موضع مخصوص، قال سيبويه: " ويَجيء المِفْعَل اسماً كما جاء في المَسْجد والمَكتب، وذلك: المِطْبَخ والمِزْبَد، وكل هذه الأبنيّة تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لِمَصدر ولا لِمَوقع العمل "[82].

---

[71] – الكتاب، 249/4.

[72] – الكتاب، 419/4.

[73] – الكتاب، 4/ 237.

[74] – الكتاب،348/4.

[75] – الكتاب، 280/4.

[76] – ادب الكاتب، 55.

[77] – الكتاب، 98/4.

[78] – الكتاب،95/4.

[79] – معاني الأبنيّة،113.

[80] – الكتاب، 355/4.

[81] – الكتاب،94/4.

[82] – الكتاب،92/4.

أما بناء مُفْعِل ومُفْعَل فهما بناءان لاسم الفاعل واسم المفعول عند زيادتهما من الأفعال المزيدة، قال سيبويه: "وليس من الفاعل والمفعول في جميع الأفعال الّتي لَحِقتها الزّوائد إلا الكسرة الّتي قبل آخر حرف والفتحةُ، وليس اسم مِنْها إلا والميم لاحقته أوّلاً مَضمومة.."[83].

ومُفْعُل اسم اختص بآلة معينة، قال سيبويه: " ويكون على مُفْعُل، نحو: مُنْخُل ومُسفُط ومُدُقّ، ومُنْصُل "[84].

الواو والياء:

وهما لاصقتان اشتقاقيتان يُشتق منهما بناء فَعُول وفَعيل، قال سيبويه عن الياء: " وتُلحق ثالثة فيكون الحرف على فَعيل في الاسم والصفة، فالاسم بَعير وقَضيب، والصفة: سعيد وشديد وظريف "[85]، وعن الواو، قال: " وتلحق ثالثة فيكون الاسم على فَعُول، نحو: عَنُود وخَرُوف، والصفة، نحو: صَدُوق "[86]، وجعل من قرينتي السياق والعلامة الإعرابيّة وسيلة للتفريق بين هذين البناءين المشتركين بين الاسميّة والمبالغة، فإذا أُريد منهما مبالغة في فِعل، فهما يجريان مُجرى الْفِعْل في العمل، قال: وتقول: أعَبْد الله أنت رَسُولٌ له ورَسُلُه؟ لأنّك لا تُريد بـ(فعول) ههنا ما تُريده في ضَروب، لأنّك لا تُريد أنْ توقع منه فعلاً عليه، وإنّما هو بمنزلة قولك: أعَبدُ الله أنت عَجوز له، وتقول: أعَبدُ الله أنت له عديل؟ وأعَبدُ الله أنت له جليس؟ لأنّك لا تريد به مبالغة في فعل... فإنّما هذا اسم بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له؟ "[87]، والاستناد إلى قرينة السياق في معرفة وظيفة البناء ودلالته ملحظٌ وصفيّ، إذ يهدف الدرس اللّغويّ الحديث إلى: "معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أوّلاً ثمّ طرق اقتران بعضها ببعض لتكون الجمل ذات المعنى المفهوم والمقبول، وذلك من خلال اللّغة نفسها "[88]، وتأتي صيغة فَعيل في الصفة المشبهة للدلالة على أنّ الوصّف ثابت في صاحبه، او كالثابت، جاء في بدائع الفوائد أنّ " بناء فَعيل من أبنية الأوصاف الثابتة اللازمة كطويل، وكريم، وعظيم، وحليم وجميل "[89]، وذكر سيبويه أمثلة كثيرة لهذه الصيغة منها قوله: " وقالوا: فَقِه وهو فَقيهٌ والمصدر فِقْهٌ، كما قالوا: عَلِمَ عِلْماً وهو عَليمٌ"[90]، وقد يُستعمل فَعيل بمعنى مفعول نحو: " قَتيل وجَريح وكَسير وسَعيد "[91]، فيستوي فيه المذكر والمؤنث فيُقال: هو جريح وهي جريح[92]، والفرق بين صيغة مَفْعول وصيغة فَعيل بمعنى مفعول أنّ الثانيّة " تدلّ على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت بخلاف صيغة فَعول الدالة على الحدوث ، ثمّ إنّ صيغة مفعول تحتمل الحال والاستقبال، أمّا صيغة فعيل فلا تطلق إلا إذا التصق صاحبه به فلا تقول: هو قتيل هو قتيل لِمَنْ لَمْ يُقتل[93]، قال سيبويه: " وتقول: شاة رميّ إذا أردت أنْ تُخبر أنّها قد رُميت "[94].

---

[83]- الكتاب، 4282.

[84]- الكتاب، 273/4.

[85]- الكتاب،267/4.

[86]- الكتابن274/4.

[87]- الكتاب، 117/1.

[88]- دور الكلمة في اللّغة، 64.

[89]- بدائع الفوائد، 88/2.

[90]- الكتابن35/4، ويُنظر 36-37.

[91]أبنيّة الصّرف في كتاب سيبويه، 281.

[92]- معاني الأبنيّة،60.

[93]- السابق،161.

[94]- الكتاب،648/3.

التّضعيف:

لاصقة اشتقاقيّة تقع حشواً كالواو والياء لتوليد صيغ محدّدة من نحو: فَعّال، ومفُعّال وفَعّيل، فأمّا فَعّال فهو من أبنية المبالغة، قال سيبويه: " واجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أنّ يُبالغوا في الأمر مُجْراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يُريد به ما أراد بـ(فاعل) مِنْ إيقاع الفِعل، إلا أنّه يريد أنْ يُحدّث عن المبالغة، فما هو الأصل الّذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول، وفَعّال ومِفْعّال، وفَعّيل"[95]، ثمّ ذكر أمثلة لهذا البناء منها: شرّاب، و ولاّج، و لبّاس[96]، وقوّال[97]، وذكر السيوطي أنّ " فَعّال لمن صار له صناعة"[98]، لأنّه يدلّ على تكرار الفعل، وتكون هذه الصيغة عند سيبويه لما كان صاحب شيء يزاوله أو يعالجه، فهي تدلّ على النسب، قال: " هذا باب من الإضافة تُحذف فيه ياءا الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يُزاوله أو ذا شيء، أمّا ما يكون صاحب شيء يُعالجه فإنّه ممّا يكون فَعّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب ثَوّاب، ولصاحب العاج عَوّاج، ولصاحب الجِمال الّتي يُنقل عليها جَمّال، ولصاحب الحُمُر الّتي يعمل عليها حَمّار، وللّذي يُعالج الصّرف صَرّاف"[99]، وفُعّال في نحو: كُبّار، وعُجّاب، والأصل فَعيل منقول من الصيغة المشبهة، ثمّ عُدِل إلى فُعَال بالتخفيف، ثمّ فُعّال بالتّشديد لزيادة المبالغة، وجاء في شرح الرضي على الشافيّة "والظاهر أنّ فَعّالاً مبالغة فَعيل في المعنى فـ(طُوَال أبلغ من طويل) وإذا شدّدت العين قلت طُوّال "[100]،وذكر سيبويه في باب (ما أُتِمّ فيه الاسم) هذا البناء بقوله: " وذلك فُعّل وفُعّال، نحو: حُوّل وعُوّار... وكذلك فَعيل، نحو: طَويل وقَويم وسَويق، كذلك فُعَال، نحو: طُوَال وهُيَام"[101]، أمّا فَعّيل فهو بناء مشترك بين المبالغة واسم الالة، ويُستعمل في المبالغة للمولع بالفعل، نحو: صِدِّيق وشِرِّيب، فـ(صِدِّيق) مبالغة في كونه صادقاً[102]، وشِرِّيب المولع بالشراب[103]، وفَعّيل في اسم الآلة نحو: سِكِّين، قال سيبويه" ويكون على فعيل فيهما الاسم نحو: السِّكِّين والبِطِّيخ، والصفة، نحو: الشِرّيب، والفِسِّيق "[104] .

البنية والتّحولات الداخليّة في كتاب سيبويه:

يعتمد المنهج النّحْوي في توليد تراكيب جديدة تتفق مع قابليّة المتكلم على الأداء وتنسجم ومبدأ الصحة القواعديّة للغة على القواعد التّحوليّة، ويتخذ من (التقديم والتأخير، والحذف والزيادة) وسيلة لتحقيق هذا الغرض.

ولا يكاد الأمر يختلف في المنهج الصّرفيّ عنه في المنهج النّحْويّ، إذ تتألف بنيّة الكلمة العربيّة من أصوات ثابتة هي الصّوامت (consonants)، وأخرى متغيرة (vowels)، وتجري عملية التّحويل الداخلي بين هذه الصوات، وينتج عنها تغيير في شكل البنيّة، وقد لا يؤثر هذا التحويل في وظيفة البنيّة فيكون التغيير شكلياً، فالتقديم والتأخير الّذي يحصل في (القلب المكاني) والتغيير الّذي يحصل في (الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف)، وقد يطرأ على البنيّة تغيير في الشّكل يتبعه تغيير في الوظيفة، ويحصل ذلك بين المصّوتات، نحو (فَعْل، وفَعَال، وفَعُول، وفَعيل...)،

---

[95]– الكتاب، 110/1.

[96]– الكتاب،111/1.

[97]– الكتاب، 354/4.

[98]– همع الهوامع، 97/2.

[99]– الكتاب، 381/3.

[100]– شرح شافية اب الحاجب،136/2.

[101]– الكتاب، 345/4.

[102]– التفسير الكبير، 172/10.

[103]– الفروق اللّغوية،164.

[104]– الكتاب، 268/4.

وتتولد عن هذه العمليّة التّحويليّة بنى صرفيّة لها أشكال جديدة ووظائف مختلفة، أو عند زيادة اللّواصق على البنيّة، كلاصقة النسب، والتّصغير، والتّثنية، والجمع وغيرها.

ولذلك فإنّ التّحولات الداخليّة في البنيّة العربيّة يمكن تناولها في مبحثين:

إحداهما: التّحولات الشّكليّة، ويضمّ: القلب المكاني، والإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف.

والآخر: التّحولات الشّكليّة الوظيفيّة، ويضمّ: تحويل المصّوتات واللّواصق، والتّحولات الداخليّة.

وقد درست التقديم والتأخير ضمن موضوع القلب المكاني، والحذف والزيادة ضمن موضوع اللّواصق والتّحولات الداخليّة، وهذا التوزيع راجع إلى الحرص على تناول كلّ مبحث في الموضوع الّذي يناسبه، وبالشّكل الّذي ينسجم مع المنهج الّذي انتهجه سيبويه في دراسة الأبنيّة الصّرفيّة في كتابه.

التحولات الشّكليّة في الكتاب:

القلب المكاني:

يتّصل مفهوم القلب بتبادل مواقع الأصوات داخل بنيّة الكلمة تقديماً وتأخيراً مع بقاء المعنى واحداً، وهو ما يُعرف بالقلب المكاني، وهو " تقديم بعض أصوات الكلمة على بعضها لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللّغوي "[105]، أي لضرورة لفظيّة، أو للتوسع، أو للتّخفيف، وذلك نحو: " ناء ونأى، إذ إنّ نأى هي الأصل، وأنّ ناء مقلوبة عنها، فتقدمت لام الكلمة على عينها، فأصبحت ناء على وزن فَلَعَ "[106]، ومثلها " يَئِس، وأيِسَ ف (يئِس) هي الأصل، وأنّ أيس مقلوبة عنها... بتقديم العين على الفاء واصبحت أيس على وزن عَفِلَ "[107].

وقد ميّز سيبويه بين تصرف لفظين تصرفاً واحداً ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وبين (القلب المكاني)، فمن الأوّل: (جَذَبَ، وجَبَذَ)، قال: " وأمّا جَذَبْتُ، وجَبَذْتُ ونحوه، فليس فيه قلبٌ، وكلّ واحد منهما على حِدته لأنّ ذلك يطّردُ فيهما في كلّ معنى، ويَتَصَرّف الفعل فيه "[108]، فجَذَبَ، وجَبَذَ أصلان في مذهب سيبويه لا قلب فيهما، و" ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنّهما يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو: جذب يجذب جذباً، فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجبذ يجبذ فهو جابذٌ والمفعول مجبوذ، فإنْ جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فَسَد ذلك "[109].

ومن الثاني أي القلب المكاني: أشياء، وشيئاء، قال سيبويه: " وكان أصل أشياء شيئاء"[110]، وتفسيره الصّوتي لهذا التّحول الكلي أنّ العرب كرهوا النطق بالياء مع الهمزة، فحصل في البنيّة تقديم وتأخير، وعلى النحو الاتي:

ش َ ي ء َ ء ـــــ ءْ ش َ ي َ ء

وبما أنّه ليس في اللّغة ابتداء بالساكن، فألقي المصّوت القصير (الفتحة َ) لحرف الشين على الهمزة إلى ساكن: ءْ ش َ يَ ء ـــــ ء َ ش ي َ ء.

فأصل أشياء شيئاء على وزن فَعْلاء؛ فقدموا اللام وهي الهمزة الأوّلى على موضع الفاء، فقالوا أشياء وزنها لفْعَاء.

---

[105]- **شذا العرف في فن الصّرف، 23.**

[106]- **أبنيّة الصّرف في كتاب سيبويه، 121-122،.**

[107]- **السابق، 122.**

[108]- **الكتاب، 381/4.**

[109]- **الخصائص، ابن جني، 69/1-70.**

[110]- **الكتاب، 380/4.**

وممّا يحْصل فيه القلب المكاني بتقديم أحد حروف البنيّة وتأخير حرف آخر وحدوث إعلال بالقلب في البناء كلمة (مسائية) وأصلها (مساوئة)، " فـ(مسائية) إنّما كان حدّها مساوِئة "[111]، وعلى النحو الآتي: م َس َو ِء َة ـــ م َس َ ء ِو َ ة، وقلبت الواو ياء؛ لأنّه كما قال سيبويه: " فَكَرِهوا الواو مع الهمزة لأنّهما حرفان مُستثقلان "[112]، فصارت مَسائية.

ومن ذلك (قِسِيّ) ، يقول سيبويه: " وإنّما أصلها (قُوُوس) "[113]، فحصل فيها قلب مكاني على هذا النحو: ق ُو ُ و س ، " فكرهوا الواوين والضمتين "[114]، فتحول البناء إلى: ق ُس ُوو، والواو إذا كان قبلها حرف مَضْموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكُسر المضموم[115]، وبذلك تحول البناء إلى ق ُس ِي ي ، وبعد إدغام الياءين يتحول البناء إلى قُسِيّ[116] بضم القاف أو قِسِيّ[117] بكسرها مماثلة لصوت السين.

ويرى برجستراسر أنّ القلب المكاني " أحد صور التّطور اللّغوي "[118] ويأتي التقديم والتأخير في القلب المكاني على أربعة أنواع:[119]

الأوّل : تقديم اللام على العين نحو: ناء على وزن فَلَعَ والأصْل نأى على وزن فَعَلَ.

الثاني: تقديم العين على الفاء، نحو: أيْنُق على وزن اعْفُل والأصل أنْوُق على وزن أفْعُل.

الثالث: تقديم اللام على الفاء، نحو: أشياء على وزن لَفْعَاء والأصل أشيْئاء على وزن فعلاء.

الرابع: تأخير الفاء على اللام، نحو" حادي على وزن عالف، والأصل واحد على وزن فاعل.

الإعلال بالنقل وبالحذف:

من التّحولات الداخليّة الّتي تدخل ضمن التّحويل الشكلي (الإعلال) وهو عند سيبويه التغيير الّذي يحصل للمصّوتات (الألف والواو والياء) وللهمزة داخل بنيّة الكلمة[120]، وذلك لعدم حصول انسجام بين الصّوامت وأنواعه: الإعلال بالنقل[121]، والإعلال بالقلب[122]، وتقتصر دراستي على الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف، لأنّ الإعلال بالقلب يدخل ضمن المستوى الصّوتيّ، أمّا الإعلال بالنقل فقد سماه سيبويه: "الحذف والإسكان "[123]،وسمّاه أيضاً " الإسكان "[124]، وهو نقل حركة حرف العلة (الواو) و (الياء) إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها مع بقاء الحرف إنْ كانت الحركة تجانسه، وقبله حرفاً يجانسها، إنْ كانت تغايره، وإذا كان حرف العلة (ألفاً) فلا يحصل فيه مثل هذا

111- الكتاب،380/4.

112- السابق، نفسه.

113- السابق نفسه.

114- السابق نفسه،

115- ينظر السابق، 383/4.

116- ينظر السابق،564/3.

117- ينظر السابق، 380/4.

118- التّطور النّحوي للغة العربية، 22.

119- ينظر الإعلال في كتاب سيبويه، 297.

120- ينظر الكتاب، 250/2، 46/3، 4/ 330-331.

121- ينظر الكتاب، 334/4، 357،363،375.

122- ينظر الكتاب، 218/2 ، 445/3-449، 219/4-220.

123- الكتاب،348/4.

124- السابق نفسه.

الاعتلال؛ لأنّ الألف خفي ساكن لا يقبل الحركة[125]، قال سيبويه: " فإذا كان الحرف الّذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً، ولا ياءً؛ فإنّك تُسَكن المعتل وتحوّل حركته على الساكن "[126]، ومن أمثلة الإعلال بالنقل: (مَزُور) والأصل (مَزْور) نقلت الضمة من حرف العلة الواو لثقلها إلى الساكن الصحيح قبله، ومثله مَصُوغ والأصل مَصْوغ، يقول سيبويه: " و يَعتلّ مَفْعُول منهما كما اعتلّ فُعِل؛ لأنّ الاسم على فُعِل مَفْعُول؛ كما أنّ الاسم على فَعَلَ فاعل فتقول: مَزُور و مَصُوغ وإنّما كان الأصل مَزْور فأسكنوا الواو الأوّلى كما أسكنوا في يَفْعَل وحذفت واو مَفْعول لأنّه لا يلتقي ساكنان "[127]، وقد يجتمع (الإعلال بالنقل) و (والإعلال بالقلب) في كلمة واحدة؛ وذلك نحو: (يَخَاف) و(يَهَاب)، والأصّل (يَخْوَف) و (يَهْيَب)، فتنقل الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلها، ثمّ يُقلب حرفا الواو والياء ألفاً فيحصل فيهما إعلال بالنقل، وبالقلب وعلى هذا النحو: يَ خ َو َف ُ ـــ ي َوف ُ .

تقلب الواو ألفاً لتحكها في الأصل وانفتاح ما قبلها فيتحوّل الفعل إلى: يَ خ َ ف ُ (يخاف) قال سيبويه في إعلال (يخاف، ويهاب : " وإنّما اعتلتا من بنائهما الّذي هو لهما في الأصّل، فكما اعتلّتا في (فَعلت) من البناء الّذي هو لهما في الأصّل كذلك اعتلتا في يَفْعَل منه "[128] .

وتتعرض أصوات العلة (المصّوتات) لتحويلات في الإعلال، ومنها الإعلال بالحذف، وهو إسقاط حرف من أصول الكلمة " لعلة تصريفيّة سوى التخفيف كالاستثقال، والتقاء ساكنين"[129]، والحذف القياسي في الإعلال ثلاثة أقسام[130]:

الأوّل: ما حُذفت منه حركة.

الثاني: ما حُذف من حرف واحد.

الثالث: ما حُذف منه حرف وحركة.

فمن الأوّل، حذف الضمة من لام الفعل المضارع إذا كان ناقصاً واوياً، نحو: (يغزُوْ) والأصّل (يَغْزُوُ) وعلة هذا الحذف، انّ الواو وقعت بين ضمتين والعرب تكره اجتماع الضمتين أو الواوين؛ لأنّ الضمة من الواو ففروا من هذا الثقل المجتمع في آخر الفعل، أي إسكان لام الفعل الناقص، قال سيبويه: " واعلم أنّ (الواو) في يَفْعُل تَعْتلّ إذا كان قبلها ضمّة ولا تُقلب ياءً ولا يَدْخُلها الرفع كما كرهوا الضمة في فُعُل وذلك في نحو البُون ولعُون؛ فالأضعف أجدر أنْ يكرهوا ذلك فيه "[131]، ومنه حذف الضمّة في يَرْمِي، والأصّل : يرْمِيُ وحذف الكسرة بعد الياء من الفعل، نحو: إرمي يا فاطمة، والأصّل إرْمِيي، ومن الثاني حذف همزة أفْعَل المزيدة من أمثلة المضارع المبني للمعلوم، وأمثلة المضارع الّذي لم يُسمَ فاعله، ومن اسم الفاعل، واسم المفعول، قال سيبويه: " وزعم الخليل أنّه كان القياس أنْ تَثْبُتَ الهمزة في يُفْعِل ويُفْعَل وأخواتها كما تثبت التاء في تَفَعَلْتُ وتَفَاعَلْتُ في كلّ حال ولكنّهم حَذَفوا الهمزة في باب أفْعَل من هذا الموضع فاطّرد الحَذف فيه "[132]، فأكْرِم مثلاً مضارعه أُكْرِمُ والأصّل أُأَكْرِمُ على وزن أُأَفْعِلُ فحذفت الهمزة الثانيّة لثقلها

---

[125]- **ينظر الكتاب، 165/4ن336،193.**

[126]- **الكتاب، 345/4.**

[127]- **الكتاب،348/4.**

[128]- **الكتاب، 342/4.**

[129]- **شرح الملوكي في التّصريف،344.**

[130]- **الإعلال في كتاب سيبويه،332.**

[131]- **الكتاب، 382/4.**

[132]- **الكتاب، 279/4.**

على اللّسان، وعبارة سيبويه: " لأنّ الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوا واجتمعوا على حذفه "[133].

ومن الثالث: حذف لام المنقوص من المنون رفعاً وجرّاً، ومثاله حذف لام اسم الفاعل المصوغ من الفعل الناقص في حالتي الرفع والجرّ، نحو: هذا ساعٍ وراعٍ، وسلمت على قاضٍ، والأصّل : ساعي، وراعي، وقاضي، وفسّر سيبويه علة الحذف في هذا الموضع تفسيراً صوتياً، قال: " فأمّا في حال الجرّ والرّفع فإنّهم يحذفون الياء والواو لأنّ الياء والواو أثقل عليهم من الألف فإذا كان قبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمّة كان أثقل "[134]، ويعبر عن هذا التّحويل الداخلي صوتياً على النحو الآتي: ساعٍ س َ ع ِ ي ِ ن ← س َ ع ِ ن .

فالمصّوتان القصيران (الكسرتان) تحولا إلى مصوّت طويل (ِ)، ثمّ اختصر المصوّت الطويل ليصبح مصوّتاً قصيراً (ِ) لكراهية احتفاظ اللّغة بحركة طويلة في المقطع المقفل[135]

وتحذف ياء المنقوص عند الوقف، يقول سيبويه: " وذلكٌ قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ وهذا عمْ، تريد العمي، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يُردْ أنْ تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الكثر "[136].

التحولات الشكليّة الوظيفيّة:

تحولات المصوّتات: تُحْدِثُ التحولات الّتي تجري بين مصوّتات بنية الكلمة العربيّة تغيرات شكليّة ووظيفيّة عليها، وهذه الظاهرة موجودة في اللّغات الأوروبيّة ومنها اللّغة الإنكليزيّة، الّتي توصف بأنّها لغة إلصاقيّة تعتمد على السوابق، واللّواصق في توليد صيغها الصّرفيّة؛ ولكون اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة فإنها تستند إلى التّحولات الجاريّة بين المصوّتات ولا يمكن أنْ تخلو منها الكلمة، كما يقول سيبويه: " فأمّا الأحرف الثلاثة فإنهنّ يكثرن في كلّ موضع، ولا تخلو منهُنّ حرف او من بَعْضِهنّ "[137]، والمراد بالحرف الثلاثة: (الألف، والياء، والواو)، وببعضهن (الفتحة والكسرة والضمّة) ويتلخص النظام الّذي اتّبعه سيبويه في إجراء التّحويلات في حدود البنيّة الداخليّة للكلمة العربيّة بزيادة مصوّت (حركة) على الصامت الأوّل الّذي يؤلف جذر الكلمة، والصامت الأوّل هو فاء الكلمة، ومن المعلوم أنّ الزيادة تبدأ بالمصوّت الخفيف الفتحة؛ لأنّ " الفتح أخفّ عليهم من الضمّ والكسر، كما أنّ الألف أخفّ من الواو والياء "[138]، ثمّ تُحوّل الفتحة إلى الكسرة وإلى الضمّة، وعلى النحو الآتي: (فْ، عْ، لْ)؛ لأنّ البناء قبل الزيادة هو الساكن الّذي لا زيادة فيه[139]؛ فتتولد من هذه العمليّة صيغ صرفيّة هي (فَعْل، فِعْل، فُعْل)، أمّا المرحلة الثانيّة؛ فيزاد مصوّت آخر على عين الكلمة لتوليد صيغة (فَعَل) والمصوّت هو الفتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات، ثمّ تُجرى عملية التّحويل بين فاء الكلمة وعينها؛ بتوليد صيغ جديدة أُخر، ونعرض هنا المنهج الّذي سار عليه سيبويه في إجراء عملية التّحويل بين المصوّتات:

133

134 – **الكتاب، 167/4.**

135 – **ينظر القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، 67.**

136 – **الكتاب، 4/ 183.**

137 – **الكتاب، 318/4.**

138 – **الكتاب، 115/4.**

139 – **ينظر الكتاب، 242/4.**

المرحلة الأوّلى: تحويل مصوّتات فاء الكلمة:

استند سيبويه إلى قابلية البنيّة العربيّة على الاستجابة للنظام الاستبدالي بين المصوّتات بعد زيادتها على الصّوامت، فبدأ بزيادة أخفّ المصوّتات (الفتحة) على فاء الكلمة واستبدل بها الكسرة والضمّة؛ فتولدت عن هذا التّحويل صيغ هي (فَعْل، فِعْل، فُعْل)، وذكر أنّ هذه الصيغ خاصة بـ" الأسماء والصفات والمصادر "[140] .

المرحلة الثانية: تحول مصوّتات فاء الكلمة وعينها، وتقع على ثلاثة أنواع:

الأوّل: التحويل بين مصوّتين قصيرين: وتبدأ هذه العمليّة بإضافة المصوّت الخفيف (الفتحة) إلى عين الكلمة إلى جانب المصوّت الخفيف المضاف إلى فاء الكلمة في المرحلة الأوّلى؛ لتوليد صيغة (فَعَل)، ثمّ تُجرى عملية تحويل المصوّتات القصيرة: (الفتحة، والكسرة، والضمّة) بين فاء الكلمة وعينها، والصيغ الّتي تتولد من هذه العمليّة التّحويليّة هي: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وفُعَل، وفِعَل، وفِعِل[141]، وتكون هذه الصيغ قوالب للأسماء والصفات والمصادر، ويمكن توليد صيغ جديدة بتضعيف عين الصيغ السابقة، والأبنية المولدة بعملية التّضعيف هي: " فُعَّل، وفُعُّل، وفِعَّل "[142]، وتكون قوالب للأسماء والصفات، ويصف سيبويه فَعَّل بقوله:" ولا نعلم في الكلام في الأسماء فَعَّل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره "[143]، وذكر (هنري فليش) أيّل مثالاً على هذا البناء، وقال إنّه (اسم جبل)[144]، أمّا بناء (فِعَّل)، فقال عنه سيبويه: " وليس في الكلام فِعَّل "[145] وبإلقاء تضعيف

العين على لام الكلمة تُولد الصيغ الآتيّة: " [146]فَعَلّ، وفِعَلّ، وفِعِلّ، وفُعُلّ "[1] في الأسماء والصفات.

الثاني: ويتمّ فيه تحويل المصوّت القصير الواقع بعد فاء الكلمة إلى مصوّت طويل، أي تحويل الفتحة إلى الألف؛ حيث يتحول بناء فَعَل إلى فاعَل[147]، ثمّ يُحوّل المصوّت إلى كسرة، لتوليد صيغة فاعِل، ويقول سيبويه عن هذا البناء: " ولا نعلمه جاء صفة "[148] ثمّ يحوّل المصوّت الطويل الألف في فاعل إلى الصامتين (الواو) و(والياء) لتوليد صيغتي: فَيْعَل[149]، وفَوْعَل[150]، وتكون هذه الصيغ المولدة بعملية التّحويل الداخلي قوالب " للأسماء والصفات والمصادر "[151].

الثالث: تحويل المصوّت القصير لعين الكلمة إلى مصوّت طويل (فَعَل) إلى (فَعّل) لتوليد صيغة (فَعَال)، ثمّ تُجرى عملية التحويل بين (فاء الكلمة) لتوليد صيغ هي (فَعال، وفِعال، وفُعال، وتليه عملية تحويل مصوّتات

---

[140]- الكتاب، 242/4.

[141]- يُنظر: أمثلتها في الكتاب،4/6،9، 242.

[142]- الكتاب،،276/4.

[143]- الكتاب، 276/4، وصفه سيبويه أنّه قليل.

[144]- العربيّة الفصحى،74.

[145]- الكتاب، 276/4.

[146]- الكتاب، 277/4.

[147]- الكتاب، 249/4.

[148]- الكتاب،، 249/4.

[149]- الكتاب، 266/4.

[150]- الكتاب، 274/4.

[151]- تُنظر أمثلتها، الكتاب،4/35،249،266،274.

(عين الكلمة) والصيغ التي تتولد منها هي: (فَعِيل، وفَعُول، وفُعُول، وفِعْيَل[152]، وتنضوي تحت هذه الصيغ (الأسماء والصفات والمصادر)[153].

يقول (هنري فليش) إنّ صيغ هذه الحالة " قد استخدمت على نطاق واسع"[154]، واستند سيبويه إلى الصيغ المولدة نفسها في عملية التحويل بعد تضعيف (العين) لتوليد أبنيّة جديدة هي: (فَعّال، وفِعّال، وفُعّال، وفُعَّيل، وفِعِّيل)[155]، و (فَعُّول، وفُعُّول، وفِعَّول)[156]، و(فَعَّوْل)[157]، و(فُعَّيْل)[158].

المرحلة الثالثة: (تحويل مصوّتات فاء الكلمة وعينها بعد زيادة مصوّت اللام):

وتتولد من هذه المرحلة من التّحويل الداخلي صيغ الفعل الثلاثي المجرد، ويمكن التعبير عن هذه الحالة على النحو الاتي:

الأصل هو (فَعَل)، وبإضافة أخفّ المصوّتات إلى (لام) البناء تتولد صيغة (فَعَل) وهي صيغة الفعل الثلاثي المجردة، ثمّ تُجرى عملية التّحويل بين المصوّتات (فاء) الكلمة و (عينها) لتوليد صيغ جديدة هي: (فَعِلَ، فَعُلَ، فُعِلَ)[159]، وتوليد صيغ الفعل الرباعي المجرد ويكون بتسكين (عين) البناء، لأنّ العرب كرهوا توالي أربع متحركات في النطق، يقول سيبويه: " وكرهوا أنْ يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع مُتَحَرّكات أو خمس ليس فيهنّ ساكن"[160].

والملاحظ أنّ سيبويه يتبع قواعد التّحويل الداخلي نفسها في تعامله مع الحروف الزائدة على الأبنيّة الصّرفيّة، فهو حين يضيف (الهمزة) على سبيل المثال إلى بناء (فَعْل) يتحول في الصفة والاسم من نحو: (أفْكَل، وأحْمَر) يُجري التّحويل الداخلي بين حروف الزيادة نفسها، إلى جانب ما يُجريه على البناء لتوليد صيغٍ، هي: " إفْعَل، وأَفْعِل، وأُفْعُل، وأَفْعُل...."[161] .

ومنة هذا المنطلق الوصفي، فقد تحرى سيبويه العلاقة بين البنيّة الصرفيّة وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة[162]، إذ ربط الحركات المتباينة، وما ينتج عنها من معانٍ تؤثر في التركيب النحوي، ومن ذلك قوله: " وأمّا ما كان صِفة فصار بمنزلة قولك: هذا رَجُلٌ عَمِلٌ، إذا أرَدْت معنى كثير العمل"[163]، فالقيم الخلافية بين (عامل) و(عَمِل) منشأها التباين في نوع المصوّتات، الزيادات الّتي تظهر على الأبنيّة وتؤثر بدورها في دلالات التراكيب.

ومن خلال متابعتي لقواعد التّحويل الداخلي، الّتي يستعين بها سيبويه لوصف بنيّة الكلمة العربيّة، وتوليد أبنيّة جديدة لمست سمات المنهج الوصفي بوضوح في تطبيقه لشروط الصحة القواعديّة الّتي أكدها الدرس اللّغوي

---

[152] – الكتاب، 267/4.

[153] – يُنظر أمثلتها في الكتاب: 10/4، 12، 14، 15، 249، 267، 274.

[154] – العربيّة الفصحى، 74.

[155] – الكتاب، 268/4، يقول سيبويه عن بناء (فَعّال، وفِعّال) " ولا نعلمه جاء وصفاً"، وعن "بناء فِعِّيل" وهو قليل في الكلام".

[156] – الكتاب، 275/4.

[157] – الكتاب، 274/4.

[158] – الكتاب، 268/4.

[159] – الكتاب، 38/4، 39.

[160] – الكتاب،202/4، وينظر في قريب منه: 192/4، 289.

[161] – اللغة بين المعيارية والوصفية، 181، 182.

[162] – ينظر: نظرية النحو العربي،70.

[163] – الكتاب، 223/3.

الحديث[164]، وذلك عندما يستبعد الصيغ المولّدة من عملية التّحويل الداخلي، الّتي لا تنطبق عليها تلك الشروط لعدم انسجامها مع النظام الصّرفي للغة العربيّة وأذكر هنا من تلك الصيغ البعيدة عن الصحة القواعديّة لطبيعة بناء الصيغ العربيّة، ومنها قوله:" واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل"[165] وقوله:" ولا نعلم في الكلام فَيْعُل ولا فَيْعِل"[166]، وقوله:" ولا يكون في الكلام فَعَّيِّل"[167]، ومثّله: " وليس في الكلام فُعَّوْل"[168]، ومثّله:" ولا نعلم في الكلام فَعِلٌّ... ولا نعلم في الكلام فَعُلٌّ ولا فِعُلّ ... وليس في الكلام فُعِلٌّ ..."[169] .

اللواصق والتحولات الداخليّة:

يرتبط مصطلح التّحويل في المنهج الصّرفيّ بالدراسات الّتي تخص الجانب الشّكلي للمكون الصّرفي لأنّ أيّ وصف للظاهرة اللّغويّة يبنى على أساس بيان السمات الشّكليّة المميزة لها يُعرف بالوصف الشّكلي، فالتّحولات الّتي تجري على الأبنية الصّرفيّة من حذف وزيادة وغيرهما تمس المكونات البنيوية لها من أصول وحركات، ويُعزى سبب التغيير الشّكلي هذا إلى أمرين:

أحدهما: ما تتركه اللّواصق التّصريفية من أثر في تغيّر شكل البنيّة، أو دلالتها بعد أنْ تلحق بها في نحو: لاحقة التوكيد، والنسبة، والتثنيّة، والجمع.

وثانيهما: التّحويل الّذي مرَدّه الانتقال إلى قالب وزني جديد كما يحدث مع أوزان التّصغير والتكسير.

وما من شك في أنّ سيبويه عُني بدراسة المكونات الصّرفيّة من ناحيتي الشكل والمعنى، وتمعن فيها، وتوسع في دقائقها وأشبعها درساً وتمحيصاً، وسأتناول هنا ما تتركه اللّواصق في الجانبين الشكلي والدلالي للبنيّة العربيّة، وفي هدى هذا الاعتبار أحاول الوقوف على منهجه في ذلك من خلال مبحثي الحذف والزيادة.

الحذف:

تغيير يطرأ على شكل بنيّة الكلمة وذلك عند " إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول فينقص من بنائها ويحصل التغيير فيها"[170]، ويظهر هذا جلياً في : التوكيد، والجمع، والتّصغير، والنسبة.

فالفعل المسند إلى ضمائر التثنيّة والجمع والمخاطبة تحذف منه (نون الرفع) إذا لحقته (نونا التوكيد) قال سيبويه:" وإذا كان فِعْلُ الاثنين مرفوعاً، وأدخلْت (النون الثقيلة) حذفتَ (نون الاثنين) لاجتماع النونات... وإذا كان فِعْلُ الجمع مرفوعاً، ثمّ أدْخَلْتَ فيه (النون الخفيفة) أو(الثقيلة) حذفتَ (نون الرّفع) وذلك قولك: لتَفْعَلُنَّ ذلك، ولتَذْهَبُنَّ، لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً"[171]، فالتغيير الّذي يطرأ على فِعْل الاثنين يَنْصُرانِ مثلاً بعد إلحاق (نون التوكيد) هو حذف (نون الرفع) من (ينصرانِ نِّ) ليُصبح الفعل (يَنْصُرانِّ)، والمُلاحظ أنّ سيبويه يفسر التغيير البنيوي، الّذي يطرأ على المكون الصّرفي تفسيراً صوتياً يتلاءَم مع وجهة نظر المنهج الصّوتي الحديث.

---

[164]- ينظر جوانب من نظرية النحو:185.

[165]- الكتاب،244/4.

[166]- الكتاب، 266/4.

[167]- الكتاب، 268/4.

[168]- الكتاب، 275/4.

[169]- الكتاب، 277/4.

[170]- المنهج الصّوتي للبنيّة العربيّة:101، 102.

[171]- الكتاب، 519/3.

ولو حُذف (الألف) بعد التوكيد كتحويل الفعل إلى (ينْصُرَنِّ) وهذه هي صيغة توكيد الفعل المسند للمفرد، ولذلك ابقيت اللّغة على المقطع المديد في هذه الحالة واحتفظ الفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد على إرادة المخالفة حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة[172].

وفي حالة توكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة في مثل (تَفْعُلُونَ) يصير الفعل مع (النون) (تَفْعُلُونَنَّ)، حُذفت (نون الرفع) لتوالي الأمثال، فصار الفعل بعد حذفها (تَفْعُلونَّ) بنون مشددة وظهر في الكلمة مقطع طويل ، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل، وصارت الصيغة (تَفْعُلُنَّ).

أمّا في حالة توكيد الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة في مثل (تَضْرِبينَ) يُقال (تَضْرِبينَنَّ) بثلاث نونات، فتحذف (نون الرفع) لتولي الأمثال؛ فيحدث مقطع طويل في حالة الوصل؛ فيختصر المقطع الطويل إلى مقطع متوسط مقفل (تَضْرِبِنَّ).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين، أنّ ضمير الجماعة وضمير المخاطبة لم يحذفا وإنّما اختصرا فضاع نصف الجماعة وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة، واختُصر الكسرة الطويلة في ضمير الجماعة إلى كسرة قصيرة[173].

وممّا يُغيّر الأسماء عن حالها (ياءا) النسبة إذا لحقتها، ووصف سيبويه ذلك بقوله:" واعلم أنّ ياءَي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنّهم ممّا يُغيّرونه عن حاله قبل أنْ تُلحق ياءي الإضافة، وإنّما حَملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومثّنها، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن"[174].

وممّا تحذفه (ياء) النسبة لواحق التثنيّة والجمع، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: " وذلك قولك: مُسْلِمون ورَجُلانِ ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حَذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون"[175]، وعلل الحذف بقوله:" لأنّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجِران، فتذهب الياء لأنّها حرف الإعراب، ولأنّه لا تُثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنّهما زيدتا معاً ولا تَثبُتان إلا معاً، وذلك قولك: رَجُلِيٌّ، ومُسْلِمِيٌّ"[176].

ولا تَثبُت لاحقة جمع التأنيث الألف والتاء مع ياءَي النسبة في مثل مسلمات وتمرات، قال سيبويه:" فإذا سميت شيئاً بهذا النّحو ثم أضفت إليه قلت: مُسْلِمِيٌّ، وتَمَرِيٌّ، وتحذف كما حذفت الهاء"[177].

وقد تُحذف ياء النسبة نفسها في بناء فَعّال وفاعل، نحو: ثَوّاب صاحب الثياب، ودارع لذي الدّرْع، يقول:" هذا بابٌ من الإضافة تَحذف فيه ياءَي الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يُزاوله أو ذا شيء، أمّا أنْ يكون صاحب شيء يُعالجه فإنّه ممّا يكون فَعّالاً وذلك قولك لصاحب الثياب ثَوّاب... وأمّا أنْ يكون ذا شيء وليس بصنعة يُعالجها فإنّه ممّا يكون فاعلاً وذلك قولك لذي الدّرع دارع"[178].

---

[172]– ينظر: المنهج الصّوتي للبنيّة العربيّة،101.

[173]– السابق، 101، 102.

[174]– الكتابن3/335.

[175]– الكتاب، 3/372.

[176]– السابق، نفسه

[177]– الكتاب،3/373.

[178]– الكتاب،3/381.

وقد يترك الانتقال من قالب وزني إلى آخر أثراً في البنية بحذف أحد أجزائها، وتبدو هذه الظاهرة بشكل واضح في جمع التكسير، وقد أشار سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه ومن ذلك " وأمّا ما كان فُعْلَة... فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسرته على فُعَل وذلك قولك: رُكَبٌ، وغُرَفٌ، وجُفَرٌ "[179].

وممّا يُحذف في جمع التكسير الهمزة في بناء افْعَل، والواو في بناء فَعُول، قال سيبويه:" وأمّا أفْعَل إذا كان صفة فإنّه يُكسّر على فُعْل كما كسّروا فَعُولاً على فُعُل؛ لأنّ أفْعَل من الثلاثة وفيه زائدة كما أنّ فَعُولاً فيه زائدة"[180].

وذكر سيبويه أنّ الزيادة التي لبناء فَعْلان تُحذف إذا كُسّر على فِعال وعبارته:" وإمّا فَعْلان إذا كان صفة وكانت له فَعْلى فإنّه يُكسّر على فِعال بحذف الزيادة الّتي في آخره، وذلك: عَجْلان وعِجالٌ، وعَطْشان وعِطاشٌ، وغَرْثان وغِراثٌ"[181].

والملاحظ أنّ الحذف يلحق الأبنيّة عندما تجمع على أبنية التكسير يتبعه تغيير في مصوَتات البناء وهو" يدلّ على مرونة اللّغة العربيّة وخصوصيتها في إنساب الصيغ المختلفة من المادة الواحدة"[182].

وثبت سيبويه هذه الحقيقة في أثناء وصفه لِما يجري على البناء منى تغيير عند جمعه جمعَ تكسير ومن ذلك قوله:" وأمّا ما كان فُعْلَة فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرّكت العين بضمة، وذلك قولك: رُكْبَةٌ ورُكُبان، وغُرفة وغُرُفات"[183]، ومثله قوله:" وما كان فِعْلة فإنّك كسَّرته على بناء أدنى العدد أدخَلت التاء وحرّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قِربةٌ سِدِرات وكِسِرات"[184]، ويظهر من ذلك أنّ وصفه للبنيّة يتعدى رصد الحذف غلى بيان ما يطرأ على المصوّتات من تغيير.

ومن الحذف الّذي يطرأ على البنيّة عند الانتقال إلى وزن صرفيّ جديد (التصغير) الّذي حدد سيبويه أوزانه في (باب التصغير) بقوله:" اعلم أنّ التصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل"[185]، ثم بيّن الأبنية الّتي تنضوي تحت هذه الأوزان، وأشار إلى حذف الزوائد من البنيّة كي تتلاءَم مع القالب الوزني للتصغير، وقد أشار سيبويه إلى طبيعة الانسجام الوزني هذا وربط بين الحذف في هذا الموضع، وجمع التكسير بقوله:" وإنّما حَمَلهم على هذا – الحذف – أنّهم لا يُحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله ولو كسروه للجمع... فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللّين... فالتصغير والجمع من وادٍ واحدٍ"[186].

وهذا الرّبط بين التصغير والتكسير في مسألة الحذف جارٍ في منهجه في مواضع كثيرة من كتابه ومن ذلك ما أشار إليه في (باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادة) بقوله: "لأنّك لو كسّرتها للجمع لحذفتها فكذلك تَحذف في التصغير، وذلك قولك في : مُغْتَلِمٍ مُغَيْلِمٌ كما قلت مَغالِمٌ فحذفت حين كسّرت للجمع... وإذا حقّرت مُستَمِعاً قلت مُسَيْمِعٌومُسَيْمِيعٌ... تَحذف الزوائد، كما كُنت حاذفها في تكْسِيره للجمع لو كسّرته"[187].

---

[179]- **الكتاب،3/579.**

[180]- **الكتاب،3/644.**

[181]- **الكتاب،3/645.**

[182]- **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة:133.**

[183]- **الكتاب،3/579.**

[184]- **الكتاب،3/580، 581.**

[185]- **الكتاب،3/45.**

[186]- **الكتاب، 3/417.(لهذه القاعدة استثناءات حصرها الصرفيون)**

[187]- **الكتاب3/426، 427.**

الزيادة:

الزيادة ضد الحذف، ذلك أنّ الحذف إسقاط حرف من الأصول، أمّا الزيادة فإدخال حرف ليس من الأصول[188].

ومفهوم الزيادة في هذا الموضع يختلف عن أحرف الزيادة الّتي تدخل على الأبنية لإفادة معنى ما، والّتي حددها الصرفيون بعشرة أحرف وجمعوها في عبارة (سألتمونيها) .

فالزيادة هنا لصيقة بالتحولات الداخليّة الّتي تطرأ على الأبنيّة، والّتي تُميّز بناء من آخر، وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في التصغير والتكسير، وقد حدّد سيبويه هذه الزيادات ووصفها بدقة، وبيّن وظائفها، فمن الزوائد التي تدخل على الأبنية في هذا السياق:

(الألف والتاء): وذلك عندما تصغّر في نحو: (المرابِد) و(المفاتيح)، فهذه الأبنية تُصغّر على (مُرَيْبِدات)، و(مُفَيْتيحات).

والمراد من الزيادة الحاصلة على الأبنية تحول في دلالة البناء من حالة إلى أخرى، توكيد دلالة الحالة الجديدة لها، وممّا يدل على أنّ زيادة (الألف والتاء) تحول البناء من الكثرة إلى القلة، أنّ صيغة (فَعْلة)، إذا أريد بها أدنى العدد أُضيفت إليها (الألف والتاء)، يقول سيبويه:" وأمّا ما كان على فَعْلَةٍ فإنك إذا أرَدْت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعَةٌ وقَصَعاتٌ، و صَفْحَةٌ وصَفَحات...."[189]، وكذلك الحال مع (فُعْلة، وفِعْلة، وفَعَلة، وفَعُلة، وفُعُلة، وفِعْلة) فيرافق هذا التحويل في دلالة البناء على القلة، تحويل فيشكل عين البناء من السكون إلى الضم.

ومن الزوائد التي تلحق بالأبنية، وتحدث فيها تحولا (الواو والنون) الملحقتين بما كان من بنات الحرفين، وفيه الهاء للتأنيث في مثل (سنة، ومائة)، فالتحول الداخلي المصحوب بالزيادة، كس أول البناء لتمييزه من البناء الذي فيه له في الأصل: سَنَة ــ سِنون، (الواو والنون زائدتان)، قال سيبويه:" وأمّا ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث... فإذا جمعوا بـ(الواو والنون) كسروا الحرف الأول وغيروا الاسم، وذلك قولهم: سِنون، وقِلون، وبِنون، فإنّما غيروا أوّل هذا لأنّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث"[190]

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد وصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ سيبويه وفي سياق نظرته إلى اللّغة على أنّها كيان من العلاقات، أدرك أنّ الأبنية الصرفية نسق منظم من الأصوات المتآلفة فيما بينها، فحلل بنية الكلمة تحليلاً صوتياً، وتوصل إلى أنّ الأبنية الصرفية تتألف من أصوات ثابتة وأخرى متغيرة، وأنّ الأبنية لا تخلو من الأصوات المتغيرة، وهي أصوات المدّ أو اللين، التي توضع في داخل الأصل لتمنحه الدلالة اللازمة، ثمّ بيّن أنّ بنية الكلمة لا تتوقف عند حدود الأصول والحركات، بل تتألف من أصول وحركات، وأحرف الزيادة، وفصل القول في الحروف الزوائد، ومواضع زيادتها والدلالات الناشئة عنها على نحو ينمّ على مدى تضلعّه في اللّغة، وأملى عليه منهجه التحري عن اللّواصق التصريفية، واللّواصق الاشتقاقية، إذ حدد وظائفها النّحْويّة والدلالية، واتسع منهجه ليستوعب دراسة قواعد التحويل الداخلي بين أصوات البنية، وما ينتج عن هذه القواعد من تغييرات شكلية، وأخرى وظيفية، ضمن صيغ المنظومة الصرفية، وربط بين اللواصق والتحويلاتالداخلية، وعالج مسألة الحذف والزيادة في ضوء ذلك.

188– ينظر: نزهة الطرف،22.

189–الكتاب: 578/3

190–السابق، 598/3.

إنّ ما توصل إليه من وصف للأبنية والتقعيد للأصول المستقراة، يُعبر عن عمق منهجه، حيث قدم من منطلق الربط بين أشكال الأبنية ووظائفها في التركيب، أفكاراً نافعة، وقد تهيأ له من خلال استقراء شامل للغة، أنّ السمات الشكلية للأبنية الصرفية تكون أصلاً في تحديد أبواب نحوية معينة.

المصادر والمراجع:

1- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، ط1، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

2- أضواء على الدراسات اللّغوية المعاصرة، نيف خرما، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.

3- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجاجي (ت337هـ)، ط4، تحقيق مازن مبارك، دار النقاش، بيروت، 1982م.

4- البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ط7، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.

5- بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، بيروت، 1996م.

6- بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996م.

7- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي (ت606هـ)، ط17،قدم له خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، 1995م.

8- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط3، تحقيق محمد علي نجار، المكتبة العلمية، 1952م.

9- الخطابة، الحسين عبدالله (ابن سينا، ت428هـ)، تحقيق سليم سالم، القاهرة، 1954م.

10- دراسة الصوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1991م.

11- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، ط3، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة ، بيروت، (د.ت).

12- الدلالة اللّغوية عند العرب، عبدالكريم مجاهد، دار الضياء، الأردن، 1985م.

13- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النّحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1992م.

14- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، دار صادر بيروت، 1957م.

15- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله ابن عقيل، (ت769هـ) ط2، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،لبنان، 1988م.

16- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام، ط11، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المروج، مصر، د.ت.

17- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي محمد بن الحسين (ت686هـ)، ط1، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

18- العربية وعلم اللّغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م.

19- علم الدلالة، أحمد مختار عمر،ط5، عالم الكتب القاهرة،1998م.

20- علم اللّغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوئيل عزيز يوسف، بيت الموصل، 1998م.

21- علم اللّغة النفسي، عبد المجيد سيد منصور، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1982م.

22- قراءة ألسنية للتراث اللّغوي الإسلامي، تعريب محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، عدد22، 1983م، (ص223-245).

23- اللّغة والمعنى والسياق، جون ليونز، ترجمة عباس صادق الوهاب، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.

24- اللّغة واللّغويات، جون ليونز، ترجمة محمد إسحاق العاني، ط1، عمان،1991م.

25- مدخل إلى علم اللّغة، لوريتو تود، ترجمة مصطفى التوني، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1994م.

26- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ابن سيدة، ت458هـ)، ط5، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

27- المستصفى من علم الأصول، الغزالي، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997.

28- مفتاح العوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (السكاكي ت626هـ)،بيروت،د.ت.

29- مفوه المعنى، عزمي إسلام، دراسة تحليلة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت الحولية السادسة، الكويت، 1985م، (ص5 – ص163).

30- مقدمة في سيكلوجية اللّغة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000م.

31- مقدمة العلامة ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون، ت808هـ)، تحقيق حجر عاصي، د.ت.

32- منزلة المعنى في نظرية النّحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية،1995م.

33- نحو علاقة جديدة بين اللّسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، العدد3، 1986م، ص79 – 94.

34- نظرية اللّغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي، مصر، 1980م.

35- نظرية المعنى عند فيرث في الميزان، عرّبه وقدّم له عبد الكريم مجاهد، الفكر العربي، مجلد15، عدد 78، لبنان، 1994م، ص24 – 40.

36- الهوامل والشوامل، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (مسكويه)،ط1، تحقيق سيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001مز